

وزير النقل السعودي يفصح خدع حكومة الانقلاب الاعلامية بشأن الجسر البري بين مصر والمملكة



الاثنين 7 أكتوبر 2013 12:10 م

نفى وزير النقل السعودي جبارة بن عيد الصريصري أمس في تصريح لوكالة الأنباء السعودية (واس) أن تكون وزارته اتخذت أي خطوات تتعلق بما يعرف بمشروع جسر بري بين السعودية ومصر، والذي تقدر تكلفته بحوالي ثلاثة مليارات دولار.

وكانت وسائل إعلام مصرية أوردت السبت أن وزير نقل حكومة الانقلاب إبراهيم الدميري قد تفقد الجمعة بمرافقة اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء الموقع الذي سينطلق منه الجسر من جزيرة تيران في مصر في اتجاه رأس حميد في منطقة تبوك شمال السعودية عبر جزيرة تيران السعودية، وذكر المسؤول المصري أن المسافة المعلقة في جسم الجسر ستصل إلى 350 متراً.

وقال الوزير الانقلابي إنه من الممكن تأمين تنفيذ مشروع الجسر البري، واصفاً المشروع بالعلاقة الذي سيخدم البلدين، مشيراً إلى أنه يمكن أن تُحصل تكلفة المشروع خلال خمس سنوات، لافتاً إلى أنه يمكن استخدام الجسر في مد خطوط نفط وكهرباء وغاز بين البلدين، وهو ما سيزيد الإيرادات المحققة.

وكان الرئيس المصري محمد مرسي دعا في يناير الماضي خلال زيارته للرياض رجال الأعمال السعوديين إلى التعاون مع نظرائهم المصريين لتمويل وإقامة جسر أو نفق يربط بين البلدين عبر البحر الأحمر، وتجاوب رجل الأعمال السعودي يحيى بن لادن - عضو مجلس الأعمال المصري السعودي عن مجموعة بن لادن - مع دعوة مرسي، معرباً عن استعداد المجموعة لتمويل وإقامة مشروع الجسر، بالتعاون مع شركة المقاولون العرب المصرية.

وكانت تقارير سابقة ذكرت أن أعمال الإنشاءات أسندت إلى كتل يضم شركات سعودية ومصرية ودولية.

الجزيرة